

مساهمة المسار الفرعي البلدي لمنتدى الحوار السياسي الليبي، والمطالب والاهتمامات الرئيسية لقطاع عمداء البلديات الليبي

ملاحظات ومبادئ عامة للمشاركة في منتدى الحوار السياسي الليبي وفي المسار الاقتصادي

- اجتمع رؤساء البلديات في جميع المناطق في عدة مناسبات منذ عام 2017 لتوحيد الجهود. أدى الصراع 2020/2019 إلى تقسيم وحدة رؤساء البلديات مؤقتاً، لكن الجهود الأخيرة التي بذلتها الأمم المتحدة سمحت باستئناف الحوار فيما بينهم وركزت على الحاجة إلى جبهة موحدة جديدة بين البلديات تتجاوز أيديولوجيات الحرب والصراع؛
- يرحب رؤساء البلديات في ليبيا بالإعلان عن اتفاق سلام ونتائج محادثات 5 + 5، التي نأمل أن تفتح الحدود بين المناطق وتسمح مرة أخرى بالتداول الحر لمواطنيها داخل ليبيا وتبادل السلع والخدمات كما هو مطلوب؛ وفي هذا السياق، يطالب رؤساء البلديات أيضاً بالتجريد الفعال من السلاح في البلاد والعودة إلى بيئة آمنة لجميع المواطنين وسيادة القانون؛
- طلب رؤساء البلديات من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن يكونوا ممثلين في الصف الأول لمنتدى الحوار السياسي الليبي، ولم يتم أخذ هذا الطلب في الاعتبار. لكننا نقدر جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للابتعاد عن كافة العوائق التي اتسمت بها السنوات السابقة بعد اتفاق الصخيرات / الحوار السياسي الليبي.
- نحن نؤيد ونرحب بأي عملية سياسية تتجنب أخطاء الاتفاقية السابقة، وتكون شاملة وتحدد بوضوح الإطار الزمني لأي مؤسسة انتقالية منتخبة أو غير منتخبة في الأشهر المقبلة؛
- ومع ذلك، نود التأكيد على أننا، رؤساء بلديات ليبيا الموحدون، نطالب باستمرار مشاركتنا في عملية منتدى الحوار السياسي الليبي من خلال المشاورات المنتظمة حول المسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة بولاياتنا؛

مقترحات بشأن تصميم خارطة الطريق السياسية نحو انتخابات ديمقراطية وإنشاء سلطة تنفيذية جديدة ومجلس رئاسي على التوالي

- المبادئ التي اتفق رؤساء البلديات في جميع المناطق عليها:
- أن البلاد بحاجة إلى مؤسسات جديدة وحكومة شرعية موحدة نابعة من انتخابات نزيهة.
- توحيد المؤسسات الحالية (الحكومة، مجلس النواب) لحين إجراء الانتخابات.
- تحديد واضح للفترة الزمنية لأي سلطة انتقالية مقبلة منتخبة أو غير منتخبة خلال الأشهر القادمة / العام المقبل.
- سنتلقى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على الفور تمويلاً كافياً من الحكومة لبدء التحضير للانتخابات العامة. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إجراء انتخابات ذات مصداقية، كما يجب على المراقبين الدوليين والوطنيين مراقبة الانتخابات؛
- لن يكون المشاركون في منتدى الحوار السياسي الليبي مؤهلين للحصول على منصب في أي مؤسسة انتقالية نحو انتخابات ديمقراطية.
- هناك حاجة لأفكار جديدة وجهود جديدة لليبي، يجب أن تأخذ الطبقة السياسية المنخرطة سابقاً استراحة خلال الجهود الانتقالية نحو انتخابات ديمقراطية.

هذه المساهمة المشتركة في منتدى الحوار السياسي الليبي من قبل رؤساء البلديات من جميع أنحاء ليبيا هي نتيجة لسلسلة من الاجتماعات مع الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمناقشات اللاحقة. وهي تعكس رؤية مجموعة ممثلين عن رؤساء البلديات في جميع أنحاء ليبيا، والتي تمت مناقشتها ونشرها على نطاق واسع بين الكوادر الليبية.

تسريع عملية اللامركزية والقانون 59

واجه رؤساء البلديات والمجالس البلدية المعاناة في بلدياتهم على مدى السنوات الماضية، دون سلطة وكفاءات كافية وبدون تمويل أو بتمويل ضئيل للغاية من الدولة للتمكن من تلبية احتياجات المواطنين. على الرغم من هذه الصعوبات كانت البلديات هي الدعم الوحيد للمواطنين خلال الأزمة ولولاها لكان الوضع أكثر سوءاً. ويُعد تمكين البلديات من خلال عملية اللامركزية المتسارعة جزءاً مهماً من حل الأزمة الليبية، ومن أجل الاستقرار الشامل للبلاد.

لذلك يتفق جميع رؤساء البلديات بشكل كبير على التنفيذ السريع لإجراءات اللامركزية وفقاً للقانون رقم 59- يجب أن يصبح تطبيق القانون 59، كنتيجة لمنتدى الحوار السياسي الليبي، ملزماً للحكومة المقبلة في إطار زمني محدد. ويمكن إعادة تجميع المطالب الأساسية على النحو التالي:

- نقل الاختصاصات وفقاً للقانون رقم 59 خلال إطار زمني معقول (12 شهراً) وبعض الاختصاصات الأساسية في غضون أربعة أشهر؛
- الإزالة المنهجية وفي الوقت المناسب لجميع العقوبات القانونية التي تحول دون تنفيذ القانون 59 من خلال الهيئة التشريعية. إذا لزم الأمر، إجراءات مؤقتة واستثنائية يتم تطبيقها للمضي قدماً في تنفيذ القانون؛
- النقل المنهجي وفي الوقت المناسب للموارد وفقاً لنسبة السكان / الجوانب الجغرافية / الاحتياجات التنموية العاجلة / البعد عن مراكز الخدمة ومركز الدولة / الإهمال الذي طال بعض المناطق خلال السنوات الماضية (خاصة البلديات الجنوبية)، (بحلول مارس 2021 لميزانية العام المقبل)؛
- ميزانية مؤقتة فورية للمسائل العاجلة بحلول ديسمبر 2020 لفترة مؤقتة مدتها 4 أشهر؛
- المستوى المناسب من المشاركة في القرار والتمثيل على المستوى الحكومي من خلال الإنشاء الفوري للمجلس الأعلى للإدارة المحلية (المادة 42) بمشاركة رؤساء البلديات والشخصيات المعنية مثل وزراء الحكومة المحلية السابقين (قبل عام 2014)؛
- التمثيل في المسار الاقتصادي للحوار الليبي من خلال حد أدنى محدد من رؤساء البلديات في كل منطقة لمواكبة وضمان التنفيذ السريع لعملية اللامركزية.

وصف التحديات اليومية في البلديات عبر ليبيا

- لا يوجد تمويل حكومي متاح لفترات طويلة.
- انقطاع الكهرباء والمياه وتحديداً خلال عام 2020.
- التناقض في العيش على الأرض التي تنتج ثروة الوطن، والتلوث البيئي والأضرار التي تلحق بها، دون الاستفادة من الثروة أو على الأقل التعويض.

خصوصيات كل منطقة

بالنسبة للجنوب

- الشح المالي وعدم توفير الخدمات الأساسية (الوقود والغاز والكهرباء والنقل).
- الانقطاع عن بقية البلاد بما في ذلك من خلال وقف الرحلات الجوية إلى سبها وانغلاق الطرق.
- من منظور سياسي ومالي، البلديات الجنوبية عالقة في الوسط بين الحكومات الشرقية والغربية.
- لم يتم تخصيص أموال للجنوب من كلتا الحكومتين.
- أزمة السيولة في البلديات الجنوبية، وعدم وجود سيولة في المصارف.
- القضايا الأمنية المتعلقة بالحدود الجنوبية لليبيا (الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة والتهديد الإرهابي للمنطقة الجنوبية لليبيا).

- بلديات الجنوب تطالب بإلحاح لحل المشاكل التالية:
- مشكلة الوقود، مشكلة السيولة، النقل البري والجوي
 - عودة النازحين نتيجة الصراع العسكري والاجتماعي.

بالنسبة للغرب

- الصعوبات الفنية والمسائل المالية التي تواجه البلديات في تقديم الخدمات لمواطنيها.
- قلة الأموال والعقبات الإدارية التي جعلت الوضع أسوأ بكثير.

بالنسبة للشرق

- لم يتم تخصيص موارد مالية من جانب حكومة الوفاق الوطني للبلديات الشرقية.
- تعتبر أزمة اللاجئين وأزمة النازحين من القضايا الرئيسية التي تبحث عن حلول.
- لم يتم تقديم أي دعم مالي لأعمال إعادة تأهيل بلديات بنغازي ودرنة.

خطوات فورية / تتبّع سريع لثلاث اهتمامات / احتياجات أساسية (توقعات رؤساء البلديات من الحوار)

- موازنة طارئة لمدة أربعة أشهر لجميع البلديات وفقاً للمعايير السكانية والجغرافية، كحصة عادلة من استئناف إنتاج النفط.
- يجب تضمين تنفيذ قانون الحكم المحلي رقم 2012/59 في قرارات ملقَى الحوار السياسي وأن يصبح ملزماً للحكومة المقبلة في إطار زمني محدد مدته 12 شهراً.
- في ذات الوقت، نقل ثلاث اختصاصات أساسية في غضون 4 أشهر مع التركيز على:
 - أ) شركة الخدمة العامة.
 - ب) مسؤوليات قطاع الصحة.
 - ج) إدارة النفايات والصرف الصحي والمياه

الخطوات التالية: المشاركة المستقبلية ودور البلديات في منتدى الحوار السياسي الليبي والمسار الاقتصادي

- التمثيل في منتدى الحوار السياسي الليبي والمسار الاقتصادي بنسبة ممثل واحد لكل منطقة. إنَّ رؤساء البلديات قرييون من المواطنين وهم في معظم الحالات ممثلون منتخبون لمجتمعاتهم وبالتالي هم ممثلون شرعيون للمواطنين؛
- إذا لم يكن التمثيل الكامل، فإن رؤساء البلديات يُصَرَّون على أهمية التواصل ثنائي الاتجاه بين منتدى الحوار السياسي الليبي والمسار الفرعي للبلديات من خلال مشاركة المعلومات المنتظمة حول القرارات الرئيسية وفرصة العُمد للمساهمة في العملية على أساس منتظم / منهجي؛
- يجب على الأشخاص الذين يعرفون منتدى الحوار السياسي الليبي وتوحيد ليبيا السريع لأي سبب من الأسباب عدم المشاركة في منتدى الحوار السياسي الليبي.

الملحق

من المناقشات مع رؤساء البلديات وفيما بينهم وكذلك التصريحات الحالية، هناك ثلاثة اقتراحات مختلفة لتسلسل خارطة الطريق نحو المؤسسات الديمقراطية، والتي يتم إعادة تجميعها أدناه:

المقترح الأول

نظرا لتفكك مجلس النواب الحالي والحكومتين الليبيتين:

- انتخابات نيابية فورية خلال 120 يوماً.
- تفويض البرلمان المنتخب بتعيين حكومة جديدة، وتركز المؤسسات على الإطار الدستوري والتشريعات الأساسية المعجلة بما في ذلك التنفيذ الفوري للقانون 59؛
- مدة البرلمان المنتخب حديثاً لا تتجاوز 24 شهراً.
- يتم إنشاء الإطار القانوني للانتخابات البرلمانية على الفور من قبل المؤسسات الحالية بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.
- يجب على المجلس الرئاسي / الحكومة توفير جميع الموارد الفنية والمالية للمفوضية لتمكينها من التحضير لهذه الانتخابات وإجرائها.
- إلى أن يتم إجراء الانتخابات، فإن المجلس الرئاسي الحالي (سيواصل مهامه)، ويدير الشؤون الحكومية، ويوحد الإدارة الحكومية الشرقية والغربية؛
- إجراء الانتخابات الرئاسية في إطار دستوري جديد وبعد انتهاء الفترة الانتقالية بسنتين.

الخيار / المقترح الثاني

- حكومة انتقالية موحدة ذات أولويات رئيسية لتمهيد الطريق للانتخابات النيابية. إطار زمني لا يتجاوز 8 أشهر؛
- خلال هذه الفترة التحضيرية، يجب أن تعمل الحكومة الموحدة على القضايا العاجلة مثل تطبيق القانون 59 ونقل الاختصاصات؛
- يقوم البرلمان المنتخب حديثاً بترشيح حكومة جديدة. وتتولى لجنة دستورية إعداد مشروع دستور لتقديمه للاستفتاء؛
- يجب ألا يتجاوز الإطار الزمني الأقصى بما في ذلك المرحلة التحضيرية سنتين؛
- بعد فترة السنتين، ستجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً للدستور المعتمد.

الخيار / الاقتراح الثالث (مشابه للاقتراح الثاني، لكن التسلسل مختلف)

- يعين المجلس الرئاسي المعين حديثاً من المناطق الثلاث حكومة موحدة يوافق عليها مجلس النواب الحالي؛
- تعيين لجنة دستورية لإعداد مشروع الدستور الجديد المطروح للاستفتاء؛
- بعد الاستفتاء على الدستور، يتم الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية؛
- يجب ألا يتجاوز الإطار الزمني للفترة الانتقالية حتى الانتخابات 24 شهراً.